

عوامل الاجتذاب الإقليمي من وجهة نظر أصحاب المؤسسات المتوسطة
والصغيرة النشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية لمنطقة وهران
**Attractive factors from the viewpoint of the owners of beneficial small
enterprises in the construction and public works sector**

* بويرة نورة

مؤسسة الانتماء، جامعة وهران 2
norabouira@gmail.com

عشراتي جهاد

مؤسسة الانتماء، جامعة وهران 2
jihadachrati@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/10/01

تاريخ القبول: 2020/09/11

تاريخ الاستلام: 2020/06/18

ملخص:

يعبر الاجتذاب الإقليمي عن قدرة الإقليم على جذب وتثبيت المؤسسات. نستطيع تمييز وتقدير الاجتذاب بمحددات ونتائج تسمح بقياس أداء الإقليم مقارنة مع أقاليم أخرى وطنية أو دولية، كما أننا نستطيع أيضا تقدير الاجتذاب بالعوامل التي يستطيع الإقليم أن يؤثر بها على المؤسسات. على هذا الأساس ارتأينا إلى تحديد العوامل الجاذبة للاستثمارات الصناعية الخاصة بقطاع البناء من وجهة نظر أصحاب المؤسسات النشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية لمنطقة وهران والمتمثلة في المواد الأولية، قرب هذه الولايات من الموانئ البحرية، الأمن، اليد العاملة و سرعة إقامة الورشة.

الكلمات المفتاحية: الاجتذاب الإقليمي؛ عوامل الاجتذاب الإقليمي؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ قطاع البناء والأشغال العمومية

Abstract:

L'attractivité d'un territoire la capacité d'un territoire à attirer et à retenir des entreprises. Elle peut s'apprécier à partir des indicateurs de résultats, qui permettent de mesurer la performance d'un territoire à d'autres entités nationales ou internationales, ou à des déterminants de l'attractivité, qui sont les facteurs sur lesquels le territoire peut agir. Plusieurs facteurs contribuent donc à l'attractivité d'un territoire. L'objectif principal de ce présent travail nous a permis de déterminer les facteurs contribuant à l'attractivité d'un territoire selon les dirigeants de PME de la wilaya d'Oran exerçant dans le secteur de BTP à savoir la disponibilité des matières premières, la main d'œuvre, la sécurité...

Mots clés : attractivité territoriale, facteurs d'attractivité territoriale, PME, BTP

* المؤلف المرسل: بويرة نورة

1. تمهيد:

ينتمي قطاع البناء إلى النشاط الصناعي لأن نتيجته في نهاية المشروع هي منتج يكون قد مر على مراحل تحويلية ليعطي في النهاية مبنى وهذا انطلاقا من مجموعة من المواد الأولية بالإضافة إلى التقنية المتبعة أو التكنولوجيا المستعملة في عملية الإنتاج. لكنه في الواقع نشاط البناء يختلف عن المفهوم التقليدي للعمل الصناعي من حيث أنه كل منتج يعد فريدا من نوعه وإن تكرر مثل السكن، كما أن مشروع البناء مهما كان هو مشروع له مدة حياة معينة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مؤسسة قطاع البناء هي مؤسسة مرتحلة أي أن تواجدها الجغرافي والزمني مؤقت ومحدود مهما تعددت المشاريع.

هذه الخصائص لا تنقص من أهمية جذبها من طرف المسؤولين عن التعمير الصناعي لأن أهميتها تكمن في تأسيس أي حياة صناعية أو اجتماعية... إلخ. خاصة أن ما يعيق الاستثمار في الجزائر هو نقص البنى التحتية الصناعية.

لقد انطلقت مشاريع السكن بكل أنواعها الاجتماعي والترقوي... إلخ. في الجزائر تزامنا مع برنامج الرئيس بوتفليقة الأول لبناء 1000000 سكن في كل ولايات الوطن حتى يتم القضاء على السكن الهش والأزمة التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال. إلا أنه عمليا تم الانطلاق فيها فقط في الولايات الكبرى والتي تحتوي على نسيج صناعي مهم وكثافة سكانية كبيرة. وتأخرت أو لم تنطلق تماما في المناطق الداخلية مثل البيض وبشار وسعيدة... إلخ. من هذه الملاحظة ارتأينا أن نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي العوامل الجاذبة للاستثمارات الصناعية الخاصة بقطاع البناء من وجهة نظر أصحاب المؤسسات؟

- لماذا انطلقت مشاريع الانجاز السكني في بعض المناطق ولم تنطلق في ولايات أخرى علما أن البرنامج وطني وهدفه القضاء على الأزمة وطنيا؟

- هل الموقع الجغرافي رغم خصوصيتها المتمثلة في الترحال أي عدم الاستقرار في مكان واحد لانجاز المشاريع يعتبر مهم للمؤسسة حتى تقبل المشروع؟

للإجابة على هذه الأسئلة طرحنا استبياننا على 40 مؤسسة متوسطة في قطاع البناء مقرها في ولاية وهران لها مشاريع بالولاية وتعمل أيضا في المناطق المجاورة لها خاصة في ولايات: عين تموشنت وتلمسان ومستغانم واتبعنا المنهجية التالية:

- أولا: التعريف بالجاذبية الجغرافية *L'attractivité territoriale* للاستثمار الصناعي عموما

- ثانيا: تعريف وخصائص المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر

- ثالثا: خصائص الصناعة في قطاع البناء

- رابعا: تطور قطاع البناء في الجزائر

- خامسا: عوامل الجذب الاستثماري في قطاع البناء

- سادسا: قراءة في نتائج الاستبيان لأراء أصحاب المؤسسات

أولاً: التعريف بالجاذبية الجغرافية *L'attractivité territoriale* للاستثمار الصناعي عموماً

إن الاجتذاب الإقليمي *L'attractivité territoriale* هو مفهوم غير جامد بل ينظر إليه من منظور ديناميكي حيث أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE عرفت ب: قدرة الإقليم على جذب وتثبيت المؤسسات والسكان. وعموماً هو مجموعة عوامل إنتاج نشيطة متمثلة في رأس المال والعمل ذي الكفاءة الكبيرة. نستطيع تمييز وتقدير الاجتذاب بمحددات ونتائج تسمح بقياس أداء الإقليم مقارنة مع أقاليم أخرى وطنية أو دولية، كما أننا نستطيع أيضاً تقدير الاجتذاب بالعوامل التي يستطيع الإقليم أن يؤثر بها على المؤسسات.

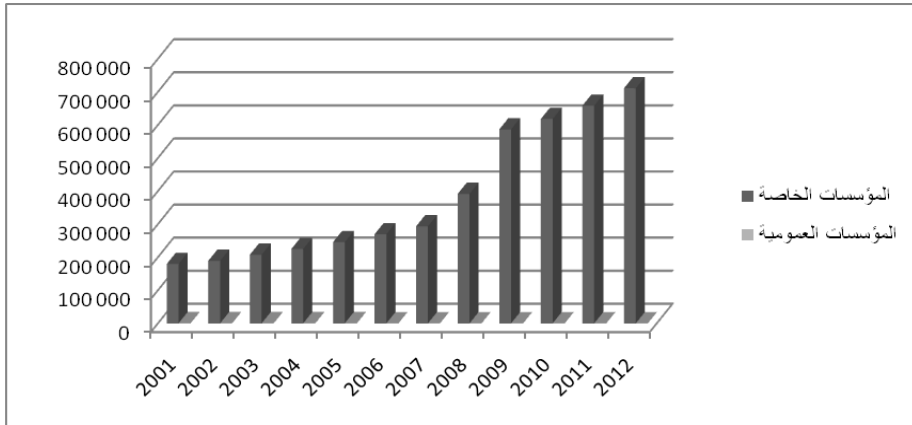
لقد أشارت كل من Anne Le Roy و¹Fiona Ottaviani (2011) أن عملية الاجتذاب التي يقوم بها الإقليم تنمهي أي أنها تنسجم مع عملية اختيار المؤسسات للإقليم وهذا ما بينته الدراسات الإحصائية على حد زعمهما.

ثانياً: تعريف وخصائص المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر

تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة عموماً على أساس معايير تختلف من اقتصاد لآخر، هذا ما يعني أنه لا توجد وحدوية في تعريف هذه الوحدة الاقتصادية².

المعيار الأكثر استعمالاً هو عدد العمال. تبنت الجزائر ميثاق Bologne في جوان 2000³ على التعريف الأوروبي للمؤسسة المرتكز على ثلاث معايير والمتمثلة في عدد العمال ورقم الأعمال واستقلالية المؤسسة. من خلال الإحصائيات، مجتمع المؤسسات المتوسطة والصغيرة خاصة المتعلقة بالقطاع الخاص هي في تطور مقارنة بالقطاع العام كما سوف نبينه في الشكل رقم 1.

الشكل 1: عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة ما بين 2001 و 2012



المصدر: شكل معد أساساً من مختلف المعلومات والمعطيات التي توفرها الوزارة المعنية

ففي السداسي الأول من سنة 2013 كان عدد PME 747934 وحدة أين أحصت ما يقدر ب 99.93% من المؤسسات الخاصة ما يمثل 747387 مؤسسة (علما أن ما يقدر ب 60548 مؤسسة أنشأت بين السداسي الأول من سنة 2012 والسداسي الأول من سنة 2013 ما يوازي 8.81%).
تنشط مؤسسات قطاع الخاص أكثر في مجال الخدمات والبناء والأشغال العمومية ما يبين أن نسيج المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر مكون من هذين القطاعين ومنتجاتهما تعد منتجات غير قابلة للتبادل.

معطيات ومعلومات الوزارة المعنية تبين هيمنة نشاطي الخدمات حيث أحصت 204049 مؤسسة ما يعادل 27.28 % ومن جهة أخرى ما يقدر ب 142222 ما يعادل 19.02 % في قطاع البناء والأشغال العمومية.
بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في منطقة وهران، تم تسجيل حسب المعطيات المتحصل عليها تطورا ايجابيا منذ سنة 2007 إلى النصف الأول من سنة 2012. حيث بلغ عددها 14080 في سنة 2007 و 19561 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2012. حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة 96.08 % في سنة 2011 ، ما يعادل 18752 وحدة.

يحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بنسبة 24.66 % يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 23.98%. ويحتل المركز الثالث قطاع النقل والاتصالات بنسبة 11.81 % . مقارنة مع إحصاءات على المستوى الوطني، هي حالة متطابقة لمنطقة وهران. وبعبارة أخرى، فإن القطاعات المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الخدمات والتجارة والبناء.

ثالثا: تنظيم وتسيير عملية الإنتاج في قطاع البناء

إن هدف صاحب أي مشروع بنائي هو تنفيذ عملية البناء بأقل جهد وأقل تكلفة ومدة زمنية أقل. لكن يجب معرفة أن المشاريع الإنشائية إذا كانت تتسم بالوحودية أو الخصوصية من حيث طبيعة كل منها فمنها المباني السكنية والتجارية والصناعية والمشاريع الكبرى كالجسور والطرق والسدود فإنها تتسم بالتفرد داخل الطبيعة الواحدة مثل السكن وإن تعدد إلا أنها تختلف فيما بينها.

يستند الإنتاج في قطاع البناء إلى عنصرين رئيسيين هما التكنولوجيا المستخدمة والأسلوب الإداري المتبع.

1- التكنولوجيا

هي المنطق الفني أو التقني، بمعنى الأسلوب المستخدم لاختيار الموارد ثم وضعها في موقع العمل حسب التسلسل الزمني المتبع في جليها وتوفيرها.

يقول Moriss⁴ على مدير المشروع أن يزن مزايا وعيوب جميع الطرق والتقنيات، لأن أنواع وطرق وضع مواد البناء متعددة ومتنوعة والطرق الجديدة تفضل على القديمة.

2- أسلوب إدارة المشروع

يقصد به اختيار الكيفية الأفضل في استخدام الموارد (عمالة - مواد- آلات ومعدات – أموال) حيث جميع هذه الموارد تتفاعل وتتداخل في آن واحد وهنا تكمن مهمة الإدارة لأنها تقوم بالاستخدام الفعال لهذه الموارد في الوقت المحدد بمعنى أن تؤدي كل من هذه الموارد وظيفتها دون أن تؤثر سلبا على غيرها وفي الوقت المحدد لأدائها. إذا كانت عملية التفاعل بين النواحي الفنية والنواحي التنظيمية من حيث تنظيم العمل بالموقع وتوفير العمال والمواد والآلات والأموال فإن الأهمية التنظيمية من حيث الهيكل التنظيمي وتحديد الاختصاصات وتحديد المسؤوليات القانونية وأسس السلامة والمحفزات...إلخ، تأخذ قدرا هاما بل أساس نجاح المشروع. باختصار إدارة المشروع هي كيف تستخدم الموارد جميعها ضمن الكلفة المقررة والوقت المحدد لتنفيذ المشروع. حيث يؤكد¹ THAMHAIN⁵ بأن على مدير المشروع أن يكون قادرا على استغلال الموارد المتوافرة بصورة كفؤة. عليه في البداية أن يطور خطة عمل للموارد المتاحة بطريقة منسقة ومنظمة، ومن ثم يراقب سير العمل ويفترض أن يتميز في مجالات عدة من الهندسة إلى العلاقات الشخصية وقانون العقود...إلخ.

رابعا: أهمية قطاع البناء في حركية الشغل والنمو الاقتصادي

إن قطاع البناء والأشغال العمومية يشغل مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الجزائري ويلعب دورا رئيسيا في عملية البناء والتطور فهو يؤثر على الإنتاج والاستهلاكات الوسيطة وأيضا على نشاطات قبل وبعد دورة الإنتاج. فهو يساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر أساس النمو وخلق مناصب الشغل. نشاطات هذا القطاع تشمل السكن والتي تمثل الجزء الأكبر في السوق من بين بناءات الإقامة كالتربية والصحة والسياحة وأيضا الأشغال العمومية والسدود والطرق...إلخ.

السكن في مفهومه الواسع يمتص 75% من الاستثمار في البناء والأشغال العمومية كما أنه يشغل أكثر من غيره في نفس القطاع يد عاملة لخصوصية مراحل عملية البناء أو كما سميناهم مراحل الإنتاج، والتي تعتمد على تكنولوجيا خاصة.

1- وزن قطاع البناء في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى 1990

وزن القطاع يتجلى بأهمية مناصب العمل التي خلقها ويختصر في الجدول رقم 61.

جدول 1 : تطور عدد المناصب في قطاع البناء

السنوات	1967	1977	1987	1990
مناصب العمل في قطاع البناء	47100	364000	661000	682000

المصدر: محمد الطيب قاسمي 1993

والصغيرة الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية لمنطقة وهران (ص ص)
قراءتنا لمعطيات هذا الجدول هي أنه بين سنوات 1967 و 1977 كانت قدرة خلق مناصب الشغل للقطاع قد تضاعفت بخمس مرات ونفسر هذه القفزة بارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع في أسعار البترول نتيجة الأزمة سنة 1973، وعليه عملت الدولة على الرفع من الاستثمارات الصناعية والتي جعلت من عملية بناء المصانع أمر حتمي وكل المرافق المرتبطة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر، هذا من جهة ومن جهة أخرى اختيار منهج الثورة الزراعية لتطوير قطاع الفلاحة وما كان من ورشات كبرى لبناء القرى الاشتراكية. كل هذا جعل من قطاع البناء يحتل المرتبة الثالثة بين كل القطاعات الاقتصادية الأخرى في عملية امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل

2- أهمية قطاع البناء في حركية التشغيل والنمو الاقتصادي

لقد شغل ولا زال يشغل قطاع البناء والأشغال العمومية مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الجزائري ويلعب دورا رئيسيا في عملية البناء والتطور فهو يؤثر على الإنتاج والاستهلاك وأيضا على نشاطات قبل وبعد دورة الإنتاج. فهو يساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ويعتبر أساس النمو وخلق مناصب الشغل. نشاطات هذا القطاع تشمل السكن والتي تمثل الجزء الأكبر في السوق من بين كل المشاريع التجهيزية كالتربية والصحة والسياحة وأيضا الأشغال العمومية بما في ذلك الطرق والسدود.

نشاطات هذا القطاع تشمل السكن والتي تمثل الجزء الأكبر في السوق من بين بناءات الإقامة والمتمثلة في التجهيزات التربوية والصحية والسياحة وأيضا الأشغال العمومية والمتمثلة في السدود والطرق... الخ.

السكن في مفهومه الواسع يمتص 0.75% من الاستثمار في البناء والأشغال العمومية حسب الديوان الوطني للإحصاء كما أنه يشغل أكثر من غيره يد عاملة لخصوصية مراحل الإنتاج واستعماله للتكنولوجية.

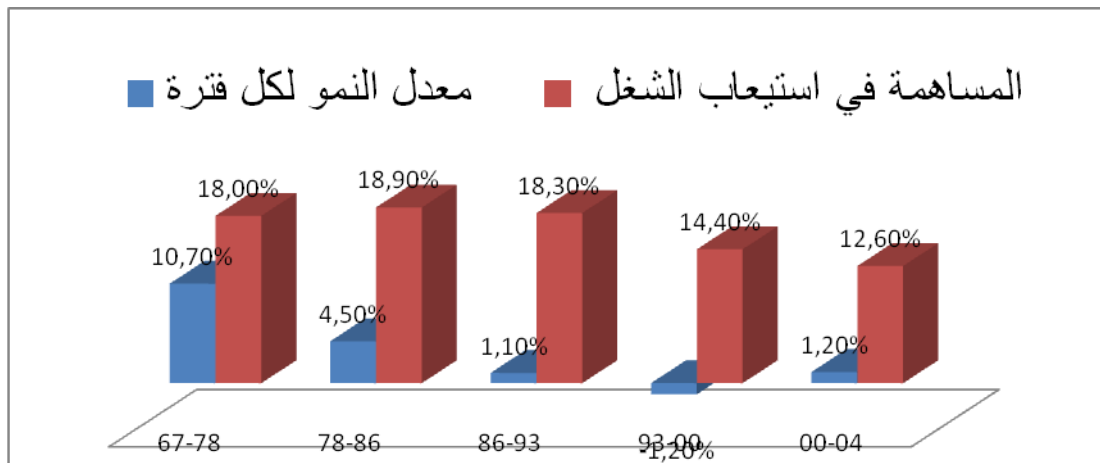
3- وزن قطاع البناء في اقتصاد الجزائر

يقاس وزن قطاع البناء على حسب أهمية مناصب العمل التي خلقها ومساهمة في نسبة النمو مقارنة بالقطاعات الأخرى وقد تطورت منذ الاستقلال على الشكل رقم 02.

جدول 2: يبين معدل النمو السنوي المتوسط لكل قطاع ومساهمة في العمل الإجمالي خارج الفلاحة

القطاع	السنوات	78-67	86-78	93-86	00-93	04-00
الصناعة	معدل النمو لكل فترة	10.7%	4.5%	1.1%	1.2%	1.2%
	المساهمة في استيعاب الشغل خارج الفلاحة	18.0%	18.9%	18.3%	14.4%	12.6%
BTP	معدل النمو لكل فترة	17%	2.1%	-1.6%	2.4%	5.9%
	المساهمة في استيعاب الشغل خارج الفلاحة	14.7%	22.4%	19.7%	20.2%	21.4%
النقل والاتصال	معدل النمو لكل فترة	7.7%	4.3%	5.7%	/	/
	المساهمة في استيعاب الشغل خارج الفلاحة	6.4%	6.1%	6.0%		
التجارة والخدمات	معدل النمو لكل فترة	2.7%	4.7%	6.2%	3.1%	6.1%
	المساهمة في استيعاب الشغل خارج الفلاحة	28.6%	21.9%	20.2%	27.7%	29.5%
الإدارة	معدل النمو لكل فترة	5.7%	6.5%	3.0%	3.1%	1.2%
	المساهمة في استيعاب الشغل خارج الفلاحة	32.3%	30.7%	38.1%	37.8%	36.5%

الشكل 2: وزن قطاع البناء في إقتصاد الجزائر



المصدر: شكل معد أساسا من مختلف معلومات ومعطيات الجدول 2.

خامسا: محددات وأبعاد الاجتذاب الإقليمي لاستثمارات قطاع البناء في الجزائر

نقصد بتنظيم المحيط تلك المحددات التي يوفرها المناخ الذي تعمل فيه مؤسسات قطاع البناء في الجزائر والتي تؤثر إما إيجابا أو سلبا على أدائها.

لقد أقيمت دراسة على 570 مؤسسة لخصت العراقيل التي تضعف من تنافسية المؤسسات الجزائرية حسب عبد المجيد بوزيدي⁷ في النقاط التالية:

1- التمويل

إذا كان قطاع البناء يعد المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني إلا أنه يعاني من مشاكل التمويل كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث لخص المقاولون الجزائريون حسب الدراسة المذكورة أعلاه أنهم يعانون من صعوبة الحصول على القروض والعقار:

1-1 تمويل الاستثمارات

يلاقي معوقات إدارية لا تشجع الروح المقاوالية الأمر نفسه في حالة قروض الاستغلال وهذا ما يفسر اللجوء إلى التمويل الذاتي أحسن من الضياع في متاهات النظام البنكي الذي يعد بدائيا حيث بلغ عدد المقاولين حسب الدراسة الذين يلجؤون إلى التمويل الذاتي نسبة 72%.

إن طول وثقل ملف ومدة القروض ليست وحدها التي تسبب في العزوف عن الالتجاء إلى البنك، بل رداءة الخدمة البنكية حتى في حالات التحصيل أو دفع الشيكات. لقد بينت الدراسة أن تحصيل شيك لنفس البنك في نفس المدينة يتطلب 7 أيام أما في مدينة أخرى فيصل إلى أكثر من شهر.

2-1- الحصول على العقار⁸

الدراسة بينت أن 40% من المرقين العقاريين يبحثون على أراضي صناعية مدة البحث قد تصل إلى 5 سنوات، 40% من الأراضي المقدمة في إطار الوجاهة والمحسوبية ليست مستعملة من طرف الحاصلين عليها.

2- الإنتاج

المنافسة غير العادلة للقطاع الموازي ومعدلات الضرائب يعتبرها المقاولون المنتجون كبيرة جدا. إن الضغط الجبائي الذي يمارس على المؤسسات يعتبر الأضعف في افريقيا إلا أنه غير محتمل نتيجة ممارسات القطاع الموازي في المنافسة غير العادلة. أما في قطاع البناء فإن المقاولون مضطرون لشراء مواد البناء في السوق السوداء الأمر الذي يجعلهم في مشاكل مع مصلحة الضرائب لإثبات المصاريف المتعلقة بتحصيل معدل القيمة المضافة والتي يدفعونها للتجار في القطاع الموازي دون إمكانية استرجاعها لفواتير. إذا كانت المؤسسات ذات التجارب الطويلة تكون قادرة على الالتفاف حول القانون بإيجاد طرق ملتوية (مضطرين غير راغبين) بشراء فواتير من مستوردين للمواد الأولية فإن الأمر يعد صعبا بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة والتي تجد صعوبة في إثبات تكاليف الشراء من السوق السوداء.

3- الإدارة

إن التحقيق الذي أشرنا إليه سابقا وحسب الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي فإن المقاولون يشكون من الإدارة الاقتصادية الوطنية وكذلك تلك التي تقدم الخدمة العمومية أو المكلفة بتسهيل الدخول إلى البنية التحتية.

هذه الإدارات ذات الأداء الغير جيد تخلق شروط صعبة لا تسهل من عمل المؤسسات. فقد قيمت المدة المتوسطة لجمركة البضائع ب 16 يوم كحد أدنى و 35 يوم كحد أقصى بالمقابل وفي بلد كالصين تتم جمركة البضائع في مدة أقصاها 12 يوم.

كما أن التصريح بالبدء بعملية الإنجاز يتصادف مع مشكلة العقار المطروحة في الجزائر منذ الاستقلال حيث أن المؤسسة المنجزة ورغم تحصيلها على إجازة التصريح إلا أنها تصطدم في كثير من الأحيان برفض البلدية لوجود مشاكل مع أصحاب الأرض والذين يكونون في نزاع معها. خاصة ما تعلق بالأراضي الفلاحية المحاذية للمدن والتي وصل إليها البناء.

4- الخدمة العمومية

يستلزم 217 يوم للحصول على خط هاتفي، رغم أم الهاتف النقال قد أخذ مكانة كبرى في عملية الاتصال إلا أن الخط الثابت يبقى مهما بالنسبة لاستعمال الفاكس في التواصل والذي تشترطه مؤسسة المراقبة التقنية للبناء CTC في جميع مراحل. و 21 يوم لتصليح خط معطل، و 134 يوم للتوصيل مع الشبكة الكهربائية، و 122 لتسجيل المؤسسة.

سادسا: كيف تعمل البلديات على جذب مؤسسات غير قارة كمؤسسات قطاع البناء

رغم أن مدة إقامة مؤسسات قطاع البناء في إقليم ما لا تتجاوز مرحلة التسليم للبناء المنجز إلا أن خصوصية هذه المؤسسات في قدرتها على تحريك نشاطات اقتصادية أخرى كثيرة يجعلها مركز اهتمام أي مسؤول يريد تعمير البلدية التي يديرها لإنعاش الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للسكان. لذا فإنه من الضروري أن تجد هذه المؤسسة المنجزة للسكن أو المدرسة أو تهيئة الطرق... إلخ. تسهيلات في أهم متطلبات الخدمة العمومية من خلال الربط بالكهرباء والماء وتوفير الأمن حول مكان إنجاز المشروع. بالنسبة للواقع الجزائري خاصة في المناطق الداخلية ورغم استفادة كل البلديات من المشاريع في جميع قطاعات البناء أي السكن والتجهيزات العمومية والطرق كما هو الحال في جميع أنحاء الوطن من خلال تنفيذ برامج رئيس الجمهورية منذ أكثر من 10 سنوات إلا أن هناك ولايات تحركت فيها المشاريع واستلمت وأخرى لم تنجز فيها كل المشاريع رغم توفر الأغلفة المالية. وعليه فإننا سوف نحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال الاستبيان الذي طرحناه على أصحاب المؤسسات.

سابعا: قراءة في نتائج الاستبيان لأراء أصحاب المؤسسات

في البداية وزعنا مجموعة من الأسئلة على عدد لا يقل عن 100 مؤسسة تنشط في قطاع البناء بمختلف أنشطته أي إنجاز السكنات، والتجهيزات العمومية، الطرق والجسور، إلا أنه تحصلنا فقط على 40 إجابة من المؤسسات التي كانت تنشط في بناء السكنات والتجهيزات المرافقة للسكن من بناء المدارس. نقطة الاشتراك لهذه المؤسسات فيما بينها هو أنها كلها مؤسسات متوسطة بمعيار القانون الجزائري أي عدد العمال، فكانت النقاط التالية:

1- التعريف بمجتمع العينة

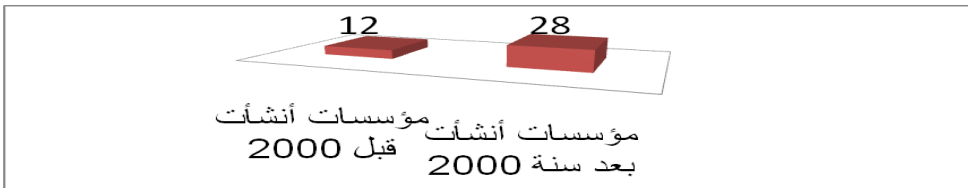
هذه المؤسسات في أغلبها أنشأت بين 1998 و 2003.

جدول 3: تاريخ إنشاء المؤسسات التي أجابت على الاستبيان

مؤسسات أنشأت قبل 2000	12
مؤسسات أنشأت بعد سنة 2000	28

المصدر: حسب أجوبة الاستبيان

الشكل 3 : تاريخ إنشاء المؤسسات التي أجابت على الاستبيان



المصدر: شكل معد أساسا من مختلف معلومات و معطيات الجدول3.

2- النشاط الممارس

بناء السكن والتجهيزات العمومية: مدارس، ثانويات، جامعات، إقامات... إلخ

3- خصوصية المالك أو المسير

1-3- المستوى الدراسي

المعطيات الرقمية مترجمة بيانيا:

جدول 4: المستوى التأهيلي لأصحاب المؤسسات التي شاركت في إنجاز المشروع

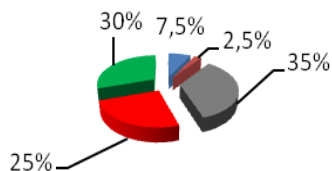
المستوى	غير متمدرس	إعدادي	ثانوي	جامعي متخصص	جامعي غير متخصص
المؤسسات	3	1	14	10	12
النسب المئوية	0.75%	0.25%	35%	25%	30%

المصدر: حسب أجوبة الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ أن المستوى الدراسي لأصحاب المؤسسات المقاولون مرتفع نسبيا أي أن المقاولات أصبحت تستقطب أكثر المتعلمين.

الشكل 4: المستوى التأهيلي لأصحاب المؤسسات التي شاركت في إنجاز المشروع

■ غير متمدرس ■ إعدادي
■ ثانوي ■ جامعي متخصص
■ جامعي غير متخصص



المصدر: شكل معد أساسا من مختلف معلومات ومعطيات الجدول 4.

2-3- معدل العمر

جدول 5: توزيع معدلات العمر أثناء إنجاز الاستبيان أي سنة 2013

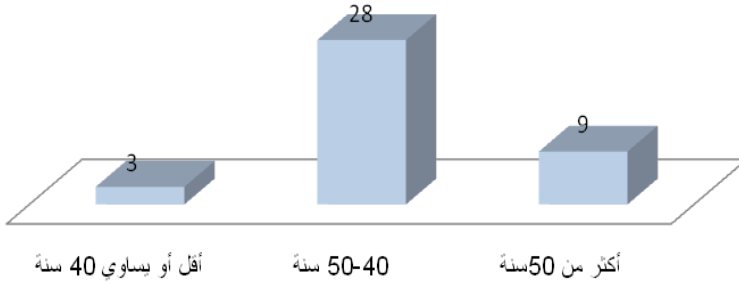
معدل العمر	أقل أو يساوي 40 سنة	50-40 سنة	أكثر من 50 سنة
عدد المؤسسات	3	28	9

المصدر: حسب أجوبة الاستبيان

حسب معطيات هذا الجدول فإن فئة الشباب المكتسب للخبرة هي الفئة الغالبة على أصحاب المؤسسات و/أو المسيرين وهو ما يفسر الحذر من الانتقال إلى الأقاليم التي لا يعرفونها بالإضافة إلى الارتباطات العائلية.

الشكل 5 : توزيع معدلات العمر أثناء إنجاز الاستبيان أي سنة 2013

■ عدد المؤسسات



المصدر: شكل معد أساسا من مختلف معلومات و معطيات الجدول 5

4- نقاط الاجتذاب لأماكن الاستثمار من وجهة نظر أصحاب المؤسسات

1- ما هي العناصر التي تجتذبك في إقليم ما لتعمل على الدخول في المناقصة؟

كانت بالنسبة لكل المؤسسات الأولية لمنطقة وهران باعتبار مقر المؤسسة بها إلا أن المؤسسات التي تمارس نشاطاتها في المدن المجاورة كمستغانم وتلمسان وعين تموشنت فالأمر متعلق إما بارتباطات عائلية أو فقط اضطرارا لعدم توفر فرصة العمل في وهران.

2- ما هي النقاط الأساسية التي تبرر هذا الاختيار الجغرافي؟

➤ **المواد الأولية:** 70 % من الإجابات اعتبرت أن الأقاليم القريبة من نقاط التموين مهم جد لأن كل هذه الولايات تعد ولايات إستراتيجية من حيث التوريد من المادة الأساسية ألا وهي الاسمنت حيث أنه توجد ثلاث مصانع قريبة ألا وهي مصنع زهانة، مصنع بني صاف، مصنع عين تموشنت. كما أن مادة الحديد والتي لا تقل أهمية عن الإسمنت، جغرافيا يعد إقليم وهران والمدن المجاورة له موقعا استراتيجيا من حيث التموين بالحديد وكل المواد التي تدخل في عملية البناء وأيضا العدد الهائل للمستوردين بها. ما ينعكس على تكلفة الانتاج.

➤ **قرب هذه الولايات من الموانئ البحرية:** أقل من 10 % من الإجابات أعطت لهذه النقطة أهمية، تعد وهران ومستغانم والشلف وبني صاف. والموانئ الجوية: وهران وتلمسان.

➤ **الأمن:** أكثر من 90 % من المستجوبين ركزوا على الجانب الأمني لأن الورشة عموما مفتوحة والتعرض للسرقة والاعتداءات أمر وارد لذا فإن موقع الولايات المذكورة من الجهة الحدودية الغربية يوفر اهتماما بالأمن من طرف الدولة كما أن وجود المصانع الإستراتيجية في اريزو يعزز ذلك وبالتالي فإن وفرة الأمن في هذه الجهة معزز لاجتذاب الاستثمار في قطاع البناء وإن كان غير مستمر.

➤ **اليد العاملة:** 99.99 % من الإجابات أعطت أهمية لضرورة وجود سوق عمل بالإقليم يغطي الحاجة إلى يد عاملة وإن كانت غير مؤهلة باعتبار أن المشروع يعد مكان جد مميز للتعليم والتكون.

تعتبر هذه الولايات المذكورة أعلاه مدن جاذبة لليد العاملة ضعيفة التأهيل والتي تستقطبها ورشات البناء بطريقة سهلة وكبيرة وبالتالي عملية البحث عن اليد العاملة خاصة ما يتعلق بهذه الفئة يعد من مهمة الباحث عن العمل القادم من القرى والمدن الداخلية ضعيفة النشاط الاقتصادي إلى المدن الكبرى المتوفرة على نشاطات اقتصادية متنوعة.

كما أن قطاع البناء المتعلق بالسكن أو التجهيزات العمومية كما أشرنا إليه سالفاً يرحب فهما دائماً لأنه نشاط يهدف لتعمير المنطقة المعنية ولتحل مشاكل يعاني فعلاً منها سكان المنطقة. إن تنوع النشاطات الاقتصادية في المدن التي تتوفر على هذه المؤهلات يعزز اختيار مؤسسات البناء للاستثمار في هذه الأقاليم.

➤ **سرعة إقامة الورشة:** أكثر من 80 % من الإجابات اعتبرت أن بيروقراطية الإدارة مرض تشترك فيه كل الأقاليم إلا أنها تعد أقل في هذه المدن مقارنة مع المدن الأخرى من حيث تجاوب شركات الكهرباء والماء في توفير هذين العنصرين الحيويين.

الخلاصة:

يعد قطاع البناء نشاطاً حيويًا واستثنائيًا من حيث أنه عمل مؤقت وفي نفس الوقت محرك لأي نشاط اقتصادي آخر.

هذه الخصوصية لا تجعل الاهتمام بإقليم العمل أمراً ثانوياً لأن أداء هذا القطاع تحدده تكلفة الإنتاج والتي تحددها مدة الانجاز.

إن أي تأخر في الانجاز سينعكس بالتأكيد على التكلفة والتي سوف تنقص من هامش الربح للمؤسسة، وبالتالي فإنه إذا كانت مسببات التأخير ناجمة عن تقصير الإقليم أو الولاية من أحد النقاط المشار إليها أعلاه فإن مؤسسة البناء تتجنب العمل فيه مستقبلاً الأمر الذي يساهم في عزلة المنطقة المراد اعمارها.

ولهذا نرى أنه وبالرغم من توفر الميزانيات للتعمير السكني أو التجهيزات العمومية فإن البرامج السكنية خاصة والتي سجلت في البرنامج الأول من بناء 1000000 سكن لم تنطلق في بعض الولايات الداخلية. كما أن نسبة تأخر إنجاز المدارس والثانويات والجامعات تعد كبيرة جداً في المناطق التي تبعد عن الموانئ ولا تتوفر على الأمن ولا تستقطب اليد العاملة الغير المؤهلة.

1 Anne Le Roy et Fiona Ottaviani, (2011), **Développer de nouveaux indicateurs de richesse afin de repenser l'attractivité territoriale ?**, Colloque Territoires, emploi et politiques publiques, Juin 2011, Université de Metz .

2 Bouira Nora, **Développement et perspectives des PME algériennes**, mémoire de magister en management, université d'Oran, 2014, p22

3 La loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 portant la loi d'orientation sur la promotion de la PME.

4 Peter WG Morris, **the Management of projects**, 1994,

5 Thamhain, **Engineering programme management**, ed. Wiely, 2014.

6. محمد الطيب قاسي

Le secteur de la construction en Algérie et les formes nouvelles de coopération internationale impacts sur l'emploi et la migration, organisation de coopération et de développement économique n° 41, 1993 www.oecd.org

7 bouzidi abdelmajid , **Economie Algérienne : Eclairage**, ed. ENAG, 2011.

8 bouzidi abdelmajid, idem